البناء
السنة السابعة / الجمعة / 29 نيسان 2016 / العدد 2067
Seventh year / Friday / 29 April 2016 / Issue No. 2067

بين تجميد الصراع وإشعال الجبهات
هل لبوتين والأسد رأي آخر!

◆ سومر صالح

كلما اقتربت المشاورات الأميركية الروسية من الوصول إلى تفاهم مشترك على نقاط حساسة في الأزمة السورية، خصوصاً ملف تصنيف الجماعات المسلحة، تزداد نسبة التوتر في العلاقات الأميركية الخليجية من جهة، وتزداد أيضاً حدّة الاستقطاب الخليجي في مواجهة إيران من جهة أخرى، وتحاول تلك الأطراف استغلال ولاء الجماعات المسلحة لها في سورية لنقض التفاهم الأميركي ـ الروسي حول «وقف الأعمال القتالية»، حتى يغدو من الصعب التمييز ما إذا كان خرق الهدنة أتى بطلب أميركي أو بتفلّت خليجي تركي، الأمر الذي سبّب إرباكاً للسياسة الأميركية إقليمياً ودولياً في مواجهة سياسة روسية منضبطة وغامضة، سواء ميدانياً في سورية أو في علاقتها مع الولايات المتحدة...

ارتباك أميركي كبير انعكس في تقدير طبيعة المعركة المقبلة في حلب من حيث أطرافها على الأرض وحجم زخمها العسكري وإمكانية توسعها إقليمياً، وتخوّف من تداعياتها على مجمل الصراع في سورية، بل وعلى ترتيب النسق الدولي العتيد الذي أوعز الرئيس بوتين إلى وزير خارجيته ببناء عقيدة جديدة قائمة على (هيكل متعدد الأقطاب)، قابلته ـ أيّ الارتباك ـ محاولة أميركية لتهدئة الأمور مع روسيا، بل ولتبرير التحشيد في حلب أحياناً أخرى، وهنا الكلام للوزير كيري، مع ضغط أميركي لا بأس به لترويض الإقليم المحيط بالأزمة، للحيلولة دون وقوع المحظور في سورية خصوصاً بين الأميركي والروسي.

طبعاً لا يُقصد بما سبق تصوير السياسة الأميركية على أنها عقلانية تريد أن تنتج حلاً مستقراً للأزمة السورية، بل على العكس تماماً، دأبت الولايات المتحدة منذ إعلان ميونيخ الصادر في 11 شباط الماضي على الدفع باتجاه تحويل روسيا لطرف في النزاع الدائر في سورية، بحيث يصبح معه الخروج الروسي من سورية شرطاً لازماً لإنتاج الحلّ، ولكن بخلاف المشيئة الأميركية تلك، أجهض بوتين كلّ التوقعات الأميركية بإعلانه (السياسي) سحب جزء من قوته الاستراتيجية من سورية، ونعتقد هنا بأنّ الخرق الكبير الذي حدث في أرياف حلب واللاذقية وحمص بتاريخي 3/9 و2016/4/2 أتى ضمن توافق إقليمي (خليجي تركي «إسرائيلي») لخرق الهدنة والضغط على الأميركي الذي بدأ ينحاز إلى وجهة نظر روسيا في طبيعة وشكل الحلّ في سورية.

من هنا نفهم التريّث السوري مع باقي الحلفاء (خصوصاً إيران وروسيا) في (فتح أبواب جهنّم) على المسلحين في حلب، والذين (أيّ الحلفاء) ما لبثوا يعدّون كل العدّة لفتحها إذا ما فشلت الولايات المتحدة في الوفاء بالتزاماتها وتفاهماتها مع موسكو، بعد تقديم هذه القراءة لما حدث من خرق كبير للهدنة، وتريث ذي دلالة لسورية وحلفائها، نجدها ضرورية لفهم تطورات الموقف الأميركي الأخير، فالإدارة الأميركية تجد نفسها بين خيارات ثلاثة صعبة: إما بلورة تفاهم أميركي روسي واضح حول سورية يراعي مصالحها على حساب مصالح حلفائها الإقليميين وتتخذه سلاحاً في مواجهة التمرد الإقليميّ على سياساتها، بل ومصالحها، وهذا الخيار صعب وله محاذير جانبية على علاقة الولايات المتحدة مع حلفائها، الذين سيستشعرون الخطر حال التوافق الأميركي الروسي على حساب مصالح الحلفاء. الخيار الثاني استخدام ذلك التمرد الإقليمي كقوة دافعة لها في مواجهة السياسية الروسية وطموحاتها في بناء عالم متعدد الأقطاب على حسابها، وهذا الخيار يعني فتح مواجهة مع روسيا وإيران معلومة بداياتها ومجهولة مآلاتها في وضع اقتصادي أميركي متدهور، وقوة روسية مقبولة تتيح لها المضيّ قدماً في مثل هكذا مواجهة. أما الخيار الثالث فهو تجميد الصراع على وضعه وترحيل الحلّ إلى إدارة أميركية جديدة في ظروف دولية وإقليمية أكثر استقراراً، وهو على ما يبدو الخيار الأميركي الأكثر رجحاناً إلى الآن، أمام عدم إمكانية الانتقال الأميركي إلى أيّ خطة (ب) تحتاج إلى أشهر لإنضاجها، ولا يسمح الظرف الانتخابي الأميركي الحالي بها...

فبادرت الإدارة الأميركية إلى طرح رؤية أميركية جديدة للوضع في سورية، تقوم على تثبيت خط الهدنة كما كان في ليلة 2016/2/27، ليلة استصدار القرار 2268، باعتباره خطاً دائماً لوقف إطلاق النار مع إيجاد آلية فعّالة (أميركية ـ روسية) مشتركة من أجل ضمان عدم الخرق وعلى مدار الـ24 ساعة، مقابل تعهّد روسيا بعدم إعلان العودة إلى سورية عسكرياً وسحب قواتها المتواجدة في حلب (وهنا ادّعاء أميركي)، وهذا الأمر يسري على الولايات المتحدة ذاتها التي ستتعهّد بعدم التدخل العسكري لمصلحة المعارضات المحسوبة عليها، وفي هذا الشأن قال كيري: «اقترحنا وضع خط فاصل معناه أنكم لا تذهبون إلى هنا ونحن لا نذهب إلى هناك، أما في ما بينهما فسيكون اللعب نزيهاً... وفي ما يتعلق بالشق الثاني من التصريح (اللعب النزيه) كأنّ كيري أراد مخاطبة بوتين لإخراج الصراع السوري أيضاً من أيدي الأطراف الإقليمية بتعهّد متبادل... مقابل إطلاق يد الجيش السوري للقضاء على تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي حيث قال كيري: إنّ المنطقة أي حلب أصبحت معقلاً لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي المتصل بتنظيم «القاعدة». طبعاً المكسب الأميركي الوحيد في هذا الاتجاه هو تجنّب المواجهة الأميركية مع روسيا من جهة، أو الصدام الأميركي مع حلفاء الولايات المتحدة من جهة ثانية، إضافةً إلى أنّ الاتفاق الروسي الأميركي على هذه الخطة ولو تمّ تعديل بعضها من قبل روسيا تتيح للولايات المتحدة أداة ضغط على حلفائها وتمنعهم من ممارسة سياسات متهوّرة عبر استصدار قرار من الأمم المتحدة على شاكلة القرار (2268) ملزم للأطراف الدولية والإقليمية... إذاً الكرة الآن في الملعب (الروسي ـ السوري) للموافقة أو رفض الخطة الأميركية أو تعديلها، وأمام هذا المأزق الأميركي والتخيير الصعب، اتجهت الإدارتان الروسية والسورية إلى دراسة الموقف، فأعلنت الخارجية الروسية أنها «ستدرس أفكار الجانب الأميركي الهادفة إلى تعزيز نظام الهدنة في سورية»، وهذا يدلّ على تقبل روسيّ مبدئي لمبدأ الخطة الأميركية، ولكن من المتوقع إجراء تعديلات مهمة على جوهر الخطة الأميركية تقضي بإيجاد آلية صارمة لمحاسبة كل من ينقض الهدنة في سورية، مع إمكانية الردّ الأحادي الروسي ـ السوري على أيّ خرق إنْ اقتضى الأمر. ومن المتوقع أيضاً أن يكون هنالك طلب روسيّ بكسر أممي لاحتكار «وفد الرياض» باعتباره القوة الرئيسية في المعارضة، على حساب إيجاد صيغة إقليمية لوفد واسع التمثيل لكلّ المعارضات السورية.. ولعلها الفرصة الأخيرة التي ستُمنح لإدارة الرئيس أوباما للخروج من مآزقها الإقليمية وارتباك سياستها الدولية، وإلا فالمواجهة في الميدان «لن تستثني أحداً» وستكون خياراً مطروحاً لا تخشاه القيادتان السورية والروسية وإنْ رغبتا بتجنّبه حفاظاً على مسار الحلّ السياسي، فسياسة الاستنزاف لن يُسمح باستمرارها إلى ما لا نهاية... من هنا تبقى كلّ الأمور معلقة إلى حين اجتماع مجموعة الدعم الدولي حول سورية (ISSG) والمرتقبة خلال أسبوع في نيويورك، والتي من المتوقع أن تتخذ أحد سيناريوين: الأول أن تكون المشاورات الأميركية الروسية حول (مبادرة كيري) قد وصلت إلى نتيجة مشتركة أو تبلورت رؤية أخرى خلال هذا الأسبوع نتيجة المشاورات، ومعها يكون اجتماع المجموعة الدولية مسرحاً مناسباً لإظهارها بل فرضها على المجتمعين مع إمكانية مراعاة بعض الهوامش الإقليمية، والسيناريو الثاني أن تكون المنصة ذاتها منبراً لنعي اتفاق «وقف الأعمال القتالية» الذي دخل في مرحلة الاحتضار قبل الموت، وتدشيناً لجولة ميدانية حاسمة ومفصلية، ولكنها ومن خلال مشهد حجم الإمداد اللوجستي لأطراف الصراع في سورية تبدو طويلة ومؤلمة.. ومع التأكيد أيضاً على أنّ عدم اجتماع المجموعة الدولية سيعني تحوّلاً دراماتيكياً نحو المواجهة في الميدان ونعياً مسبقاً لإعلان وقف الأعمال القتالية والمكرس بالقرار (2268)...

إذاً هو أسبوع حاسم سيشهد مشاورات أميركية وروسية مكثفة مع استخدام أقصى درجات الضغط والمساومة المتاحة لإنجاز وبلورة تفاهم مشترك، ومن المتوقع أن يشهد محاولات تركية خليجية لإجهاضه أيضاً؛ فإلى ماذا ستفضي هذه المشاورات؟ يبقى الجواب مرتقباً في النص العتيد لبيان المجموعة الدولية حول سورية، أو عدمه! والى موعد الاجتماع، يبقى الجيش العربي السوري متأهّباً كما العادة لصدّ كلّ هجمات المسلحين التي تعدّ الأعنف منذ إعلان «وقف الأعمال القتالية»، خاصة في جبهتي حلب وسهل الغاب.

المبادرة الفرنسية... تصفية لقضيتنا

◆ د. فايز رشيد

يجري التركيز الدبلوماسي حالياً، فلسطينياً وفرنسياً، وربما أوروبياً وعالمياً، على المبادرة الفرنسية التي سيجري طرحها على مجلس الأمن للحلّ بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني! ووفقاً لما جاء في الأنباء، فإنّ مشاورات فلسطينية تجري مع فرنسا ودول أوروبية بشأن هذه المبادرة!

لقد تعوّدنا من المسؤولين الغربيين، وفي ما يتعلق بالتسوية في الشرق الأوسط، أن يقولوا كلاماً جميلاً في البداية، فيه بعض من الإنصاف لبعض الحقوق الوطنية الفلسطينية، وذلك بهدف استدراج الجانب الفلسطيني للعودة إلى المفاوضات مع الكيان، وبعد (إنجاز) هذه الخطوة، يتراجع المسؤولون عن وعودهم السابقة، ويصطفون بالكامل إلى جانب المطالب «الإسرائيلية»، وإلى جانب رؤية الدولة الصهيونية للحلّ.

بالطبع يعود ذلك إلى أسباب كثيرة، لعلّ من أهمّها: الضغوطات الخارجية والداخلية التي تُمارس عليهم من «إسرائيل» واللوبيات الصهيونية في أوروبا، والتيار الصهيو ـ مسيحي، وأصدقاء الكيان على الساحة الدولية، وفي البلدان التي يحكمها هؤلاء بشكل أساسي.

هكذا كان الحال مع أوباما الذي تراجع عن كلّ وعوده، ومن قبله أيضاً كان كلينتون، وجورج بوش الابن وغيرهم! فكلهم تراجعوا عن وعودهم لمصلحة الكيان الصهيوني. دعونا نستعرض ما مرّ على ما اصطلح بتسميته (المبادرة الفرنسية الأولى، التي كانت في عهد ساركوزي!) لقد انطلقت تلك من: عودة المفاوضات الفلسطينية مع الكيان على أساس دولة للفلسطينيين على حدود 4 حزيران/ يونيو 1967، وإخضاع القضايا المختلف عليها كاللاجئين والقدس وغيرهما إلى التفاوض بين الجانبين، وعقد مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط في باريس، يحضره الجانبان «الإسرائيلي» والفلسطيني، إضافة إلى الأطراف الدولية. هذا هو ملخص المبادرة الفرنسية السابقة، التي بالطبع لم يكتب لها النجاح! المبادرة الجديدة، قزّمت الحقوق الفلسطينية أكثر من السابقة.

لقد كانت زيارة وزير الخارجية لوران فابيوس في حزيران 2015 إلى الكيان وإلى أراضي السلطة الفلسطينية، جزءاً من الجهد لتحقيق إجماع دولي لاتخاذ قرار في مجلس الأمن حول المبادرة. رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو، رفض المبادرة، وكرّر موقف كيانه حول الحاجة إلى مفاوضات مباشرة دون محاولات ضغط خارجي. اما الطرف الفلسطيني، في المقابل، فقد أعرب عن تأييده للخطوة، والتي تخدم فكرته بشأن تدويل «النزاع» وتدخل الاسرة الدولية في حله. فابيوس، انطلاقاً من الوعي بأهمية موقف الولايات المتحدة، أوضح بأنّ فرنسا لن تطرح مشروع قرار في مجلس الأمن، إذا كانت واثقة من أنّ الولايات المتحدة من جهتها ستستخدم الفيتو ضدّه. في شباط/ فبراير2016، قبل وقت قصير من اعتزاله، اعلن فابيوس بأنّ فرنسا تعتزم عقد مؤتمر دولي في تموز من السنة ذاتها، بهدف إعادة تحريك المسيرة وإنقاذ حلّ الدولتين.

بعد وقت قصير من تسلّمه مهام منصبه، قام وزير الخارجية الفرنسي الجديد باستئناف للمبادرة، موضحاً ان فرنسا لن تعترف تلقائياً بدولة فلسطينية إذا ما فشل المؤتمر الذي تدعو إليه المبادرة. وعلى حدّ قوله، فإنّ هدف فرنسا هو تجنيد الأسرة الدولية لتأييد الحلّ الوحيد الممكن، أيّ حلّ الدولتين، فيما أنّ الاعتراف بدولة فلسطينية ليس شرطاً مسبقاً لعقد المؤتمر، وبقراره هذا ألغى المسؤول الفرنسي نوايا سلفه!

تقضي المبادرة بإقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح في حدود الرابع من يونيو/حزيران 1967، مع تبادل مناطق بمساحات متفق عليها، وعلى أن تستجيب الدولة الناشئة «للاحتياجات الأمنية الإسرائيلية». إجراء مفاوضات لا تزيد مدّتها عن 18 شهراً للوصول إلى «حلّ الدولتين لشعبين مع الاعتراف بالطابع اليهودي لإسرائيل»... «حلّ عادل ومتوازن وواقعي لقضية اللاجئين الفلسطينيين»، بالاستناد إلى «آلية تعويض». على الطرفين «وضع معايير تضمن أمن كلا الدولتين «إسرائيل» وفلسطين»، وتحافظ بشكل فعّال على الحدود، وتصدّ «الإرهاب»، وتمنع تدفق الوسائل القتالية، وتحترم سيادة دولة فلسطين المنزوعة السلاح. الانسحاب الكامل للجيش «الإسرائيلي» وعلى مراحل خلال فترة انتقالية يتمّ الاتفاق عليها. اعتبار هذه المبادرة بمثابة تسوية نهائية وليست اتفاقاً موقتاً.

المقصود القول إنّ باريس تعترف بما يطالب به الكيان من تعديل للحدود، والتعديلات التي تطلبها «إسرائيل» كثيرة (مثل شهيّتها لاحتلال الأراضي العربية) فهي التعديلات التي تُبقي على المستوطنات والمستوطنين، والطرق الالتفافية والجدار العازل في الضفة الغربية، أيّ أنّ الدولة الفلسطينية ستقام على أقلّ من 18% من مساحة الضفة الغربية بالإضافة إلى قطاع غزة، دولة بكانتونات متفرّقة مقطعة الأوصال. بالطبع ليس هدف الكيان من التعديلات ما يدعّيه: المحافظة على الأمن وتعزيز القدرة على حماية تلك الحدود، فالصواريخ الحديثة قريبة وبعيدة المدى قادرة على الوصول إلى أية نقطة فيها. الهدف الحقيقي للدولة الصهيونية هو: التخلص من الكثافة السكانية العربية الكبيرة في منطقة المثلث في أراضي 1948 في سبيل نقاء دولتها اليهودية.

يتوجب القول أيضاً... إنّ فرنسا اعترفت بـ «يهودية الدولة الصهيونية» وهو ما يقطع الطريق على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم، وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم 194، الأمر الذي يشي بأنّ ما جاء في المبادرة الفرنسية من إخضاع قضايا الخلاف بين الجانبين «الإسرائيلي» والفلسطيني كحق عودة اللاجئين... والقدس (التي لن تكون أفضل حالاً من موضوع اللاجئين)، للمفاوضات بينهما... وهذه قضايا تمّ حسمها صهيونياً.. هذا الاعتراف يقطع الطريق على كل ما طرحته فرنسا في مبادرتها الجديدة! ألم تفكر فرنسا بذلك حين صاغت مبادرتها الجديدة؟

خلاصة القول، إنّ هذه المبادرة وفي ظل تمترس الجانب الصهيوني، ومن خلفه الداعم الأميركي، بإنكار أيّ حق من حقوق الشعب الفلسطيني وعدم وضوح جدّي حاسم للمبادرة الفرنسية، سوف لن تؤدّي إلا إلى مفاوضات عبثية ماراثونية جديدة، مع ما يقابل ذلك من لهفة من سلطة اوسلو للجلوس ثانية على طاولة المفاوضات، التي قد تكون دولية في ظاهرها وثنائية في جوهرها، فما لم توافق عليه دويلة الاحتلال لن يتبناه المؤتمر الدولي، إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ مرتكزات الشرعية في كلّ ما يطرح، غائبة وغير معترف أصلاً بوجودها، كما أنّ الحق الذي لا تسنده قوة وقيادة واعية لا يمكن أن يتحقق.

كواليس

قالت مصادر مواكبة للمحادثات التي تشهدها الكويت بين الأطراف اليمنية إنّ التحسّن الذي دخل على خط المحادثات ينبع من عزم كويتي على تثبيت النجاح في إقفال الأزمة اليمنية، مدعوماً بتأييد إيراني أميركي لمسته القيادات الكويتية من عناوين عديدة، وتبلغته بطرق مباشرة وغير مباشرة، ومضمونه يظهر يومياً بالتدخلات التي تتمّ مع الأطراف المتفاوضة لتذليل العقد التي تقع في طريق المفاوضات.

البرلمان الفرنسي يدعم رفع العقوبات عن موسكو

صوتت الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان الفرنسي) أمس لمصلحة مشروع قرار يقضي بإلغاء العقوبات الأوروبية المفروضة ضد روسيا على خلفية الأزمة الأوكرانية.

ودعم القرار 55 نائبا من أصل 99، حيث أن الحد الأدنى المطلوب لتمريره هو 50 صوتا. ويتسم قرار رفع العقوبات هذا بطابع «توصية»، ما يعني أن الحكومة الفرنسية ليست ملزمة بتنفيذه.

وكانت مجموعة من النواب الفرنسيين على رأسهم وزير النقل السابق وحاليا عضو الجمعية الوطنية الفرنسية النائب تييري مارياني قد اقترحت مشروع قرار تدعو فيه حكومة البلاد لعدم تمديد العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على روسيا.

وقال النائب تييري مارياني في وقت سابق: «إن نقاشا من هذا النوع بشأن رفع العقوبات الأوروبية يجري للمرة الأولى في الجمعية الوطنية الفرنسية».

وكان النائب في البرلمان الفرنسي قد توقع في وقت سابق أن يصوت عدد كبير من نواب البرلمان خلال جلسة خاصة، حيث قال: «إن جزءا كبيرا من النواب المعارضين للحكومة سيصوتون ضد تمديد العقوبات على روسيا، وأيضا بعض النواب الاشتراكيين (الحزب الحاكم) الذين سيصوتون أيضا ضد العقوبات».

وأعلن تييري مارياني في آذار الماضي أنه سيطالب السلطات الفرنسية باتخاذ قرار سيادي برفع العقوبات عن روسيا، مشيرا إلى أنها غير فعالة ومضرة بالنسبة إلى الاقتصادين الفرنسي والروسي.

هذا ومن المقرر أن تنعقد قمة أوروبية في الـ 28 و29 من حزيران المقبل تبحث خلالها الدول الأعضاء مسألة تمديد عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد روسيا أو رفعها، إلى جانب أزمة الهجرة في أوروبا، ومسائل أخرى تتعلق بالأمن.

ووفقا لمصدر دبلوماسي يوناني، فإن العديد من الدول الأوروبية ستؤيد خلال القمة الأوروبية مسألة رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة ضد روسيا، منوها إلى أن أثينا تدعم قرار رفع هذه العقوبات عن موسكو.

وتدهورت العلاقات بين روسيا والدول الغربية على خلفية موقف موسكو من الأزمة الأوكرانية، وتبني الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودول أخرى عقوبات اقتصادية ضد روسيا.

وبدأت واشنطن وبروكسل بفرض العقوبات بشكل تدريجي اعتبارا من آذار 2014، حيث اقتصرت العقوبات في البداية على شخصيات رسمية وعامة روسية واتسعت في وقت لاحق لتطال قطاعات اقتصادية مختلفة.

من جهتها، تبنت روسيا ردا على ذلك عقوبات جوابية تمثلت في حظر استيراد المواد الغذائية من الدول التي انخرطت في العقوبات ضدها.

وفي حزيران 2015 قررت الحكومة الروسية تمديد هذه القيود لعام إضافي حتى آب 2016، وذلك ردا على قرار الغرب تمديد عقوباته ضد روسيا حتى كانون الثاني 2016.

تقرير استخباراتي روسي حول «داعش»

أعلنت هيئة الأركان العامة الروسية، أن عدد المسلحين الذين يقاتلون في صفوف تنظيم «داعش» الإرهابي بسوريا والعراق يبلغ 33 ألف شخص.

وقال الفريق سيرغي أفاناسييف، نائب رئيس الإدارة الرئاسية التابعة لهيئة الأركان العامة والتي تشكل جهاز الاستخبارات لوزارة الدفاع الروسية للصحافيين، خلال مؤتمر موسكو الخامس للأمن الدولي، إن عدد عناصر «داعش» في العراق يصل إلى 19 ألف شخص، بينما يقاتل في صفوف التنظيم الإرهابي بسوريا حوالي 14 ألف مسلح.

وأشار المسؤول العسكري الروسي إلى أن الإرهابيين تتوفر لديهم دبابات وعربات مدرعة وبنادق غير مرتدة، بالإضافة إلى منظومات مضادة للدبابات وخاصة بالدفاع جوي، بما في ذلك منظومات محمولة.

وأضاف أفاناسييف: «من المصادر الأساسية لتمويل الإرهابيين واردات يحصلون عليها من تهريب النفط وآثار التراث الثقافي، فضلا عن جمع ما يسميه الإرهابيون بالضرائب المفروضة على السكان المحليين ورجال الأعمال».

وحذر أفاناسييف، بأنه إذا اتفق تنظيما «داعش» و«القاعدة» في شمال أفريقيا، على التعاون، فيمكنهما زعزعة استقرار القارة بأكملها، و قال: «إذا استطاعا الاتفاق على قضايا محددة، هناك إمكانية إنشاء «إرهاب دولي»، حينها سيتمكن المتطرفون من الوصول إلى موارد كبيرة وسوف يكونون قادرين على زعزعة استقرار المنطقة بأسرها، وحتى في جميع أنحاء القارة».

كما أكد أفاناسييف، أن «داعش» في ليبيا، أصبح أحد المشاركين الرئيسيين في النزاع المسلح في البلاد، بعد أن ارتفع عدد مقاتليه إلى 6 آلاف، مضيفاً أن «داعش» في ليبيا، حاول ضم القبائل إليه، وقد تمكن بالفعل من تجنيد 4 آلاف من الإسلاميين.

وعن التهديد الإرهابي في أوروبا أكد أفاناسييف، أن مستوى التهديد الإرهابي في أوروبا ارتفع بسبب عودة المقاتلين الجهاديين إلى أوطانهم من «النقاط الساخنة»، مؤكداً أن عدد المقاتلين العائدين إلى ألمانيا وحدها خلال أربعة أعوام، بلغ 800 جهادي، وأن التوتر يبقى في المناطق التي تقطنها الجاليات الإسلامية في النمسا وبلجيكا وفرنسا ودول أوروبا الغربية الأخرى.

القبض على 15 شخصاً بخلفية تفجير «بورصة» التركية

قالت وسائل إعلام تركية أمس إن الشرطة ألقت القبض على 15 شخصا على خلفية الهجوم الانتحاري الذي شهدته مدينة بورصة شمال غرب البلاد، حيث فجرت امرأة نفسها وأصابت ثمانية من المارة قرب المسجد الرئيسي بالمدينة.

ونقلت قناتا (تي.آر.تي.) و(سي.إن.إن. ترك.) التلفزيونيتان عن وزير الداخلية إفكان آلا قوله إن هناك أدلة على وجود صلة مع جماعة متشددة، لكنهما لم توردا مزيدا من التفاصيل، مضيفا: «ألقي القبض على 15 شخصا في ما يتعلق بهجوم «بورصة». هناك إشارات قوية على صلة جماعة بالأمر».

وقالت (سي.إن.إن. ترك.) إنه تم إحضار بعض المعتقلين من خارج بورصة ويجري استجوابهم في مقر الشرطة الإقليمي.

هذا وكان مصدر رسمي تركي قد أعلن أن تفجيرا انتحاريا وقع الأربعاء 27 نيسان في بورصة، أسفر عن مقتل منفذته وإصابة 13 شخصا بجروح.

وقالت الشرطة إن الانفجار وقع في محيط الجامع الكبير «أولو جامع»، الذي يعد من أهم رموز هذه المدينة، و أن الانتحارية في العشرينيات من عمرها.

في غضون ذلك، قال وزير الداخلية الإيطالي أنجلينو ألفانو، أمس، إن الشرطة اعتقلت أشخاصا يشتبه في تخطيطهم لهجمات تستهدف بلاده.

وأشار ألفانو في حديثه إلى أن المقبوض عليهم كان لديهم «نوايا خبيثة» ضد إيطاليا، وأضاف أنهم ربما كانوا يخططون لشن هجمات هناك.

وكانت شرطة ميلانو قد أعلنت في وقت سابق تنفيذها لعملية كبيرة لمكافحة الإرهاب عن طريق منع شخصين من مغادرة البلاد للانضمام لتنظيم «داعش» الإرهابي في سوريا والعراق.

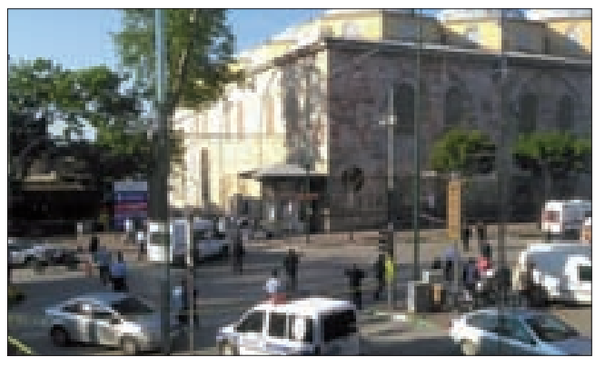

تركيا: سنلبّي بحلول الاثنين معايير الاتحاد الأوروبي لإعفاء مواطنينا من التأشيرة

قال فرانس تيمرمانز نائب رئيس المفوضية الأوروبية أمس إن الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا بشأن كبح تدفق المهاجرين عبر البحر المتوسط هو الحل الوحيد الممكن.

تيمرمانز أضاف: «في اعتقادي الاتفاق مع تركيا هو الطريقة الوحيدة لحل هذه المشكلة. من ينتقدون الاتفاق لم يقدموا لي قط بديلا يمكننا العمل به»، مشيراً إلى أن الشروط المسبقة لفتح الباب أمام دخول المواطنين الأتراك إلى دول الاتحاد الأوروبي بلا تأشيرات لن يتم تخفيفها.

في غضون ذلك، قال فولكان بوزقر وزير شؤون الاتحاد الأوروبي في تركيا أمس إن العملية التشريعية اللازمة لتلبية معايير الاتحاد لإعفاء الأتراك من تأشيرة الدخول إلى دوله ستستكمل بحلول يوم الاثنين.

وقال بوزقر لمحطة (إن.تي.في) التلفزيونية إنه يتوقع من المفوضية الأوروبية أن توصي بإعفاء الأتراك من تأشيرة الدخول إلى أوروبا في تقرير تصدره الأسبوع المقبل.

وبمقتضى اتفاق توصلت إليه تركيا مع الاتحاد الأوروبي لوقف تدفق المهاجرين إلى أوروبا تحصل أنقرة على مساعدات واحتمال تسريع مفاوضاتها للانضمام إلى الاتحاد والتعهد بإعفاء الأتراك من التأشيرة لدخول الدول الأعضاء بالاتحاد وهي النقطة الأهم بالنسبة إلى الناخبين الأتراك.

وفي السياق، عطلت مشاجرات بين مشرعين من حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم والمعارضة الموالية للأكراد جهود إقرار تشريع بشأن اتفاق المهاجرين مع الاتحاد الأوروبي ورفعت جلسة البرلمان حتى يوم الاثنين. وتبادل المشرعون اللكمات وتدافعوا خلال الجلسة وسط خلاف بشأن العمليات العسكرية ضد المقاتلين الأكراد في جنوب شرق البلاد، ما دفع القائم بأعمال رئيس البرلمان الى رفع الجلسة حتى يوم الاثنين نظرا للمشاجرات.

وكان من المتوقع أن يعمل المشرعون يومي الجمعة والسبت على تشريع مطلوب لتضمن تركيا دخول مواطنيها إلى دول الاتحاد الأوروبي دون تأشيرة، وهذا جزء رئيسي في اتفاقها مع الاتحاد على وقف تدفق المهاجرين إلى أوروبا.

وتأمل بروكسل في طرح اقتراح في الرابع من أيار يمنح الأتراك حق الدخول بدون تأشيرات، لكن بعض دول الاتحاد تعارض ذلك بشدة. وقال الاتحاد إن تركيا لم تَفِ بالكامل سوى بأقل من نصف المعايير المطلوبة وعددها 72 معيارا وإن الاتحاد لن يخفف شروطه. واندلعت المشاحنات العنيفة بعد أن أشار عضو البرلمان فرحات إنجو من حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد إلى قتل مدنيين في عمليات عسكرية ضد حزب العمال الكردستاني في جنوب شرق البلاد.

إطلاق فاشل لصاروخ بالستي في كوريا الشمالية

بكين: سنمنع وقوع حرب في شبه الجزيرة الكورية

أفادت وكالة «يونهاب» للأنباء بأن كوريا الشمالية حاولت أمس إطلاق صاروخ بالستي، إلا أن عملية الإطلاق باءت بالفشل. ونقلت الوكالة عن السلطة العسكرية في كوريا الجنوبية أن كوريا الشمالية أطلقت ما يعتقد بأنه صاروخ «موسودان» (BM-25) البالستي متوسط المدى.

وقال مسؤول في الجيش الكوري الجنوبي إن الجيش رصد بوادر تشير إلى أن كوريا الشمالية أطلقت صاروخا في غضون الساعة 6:40 صباحا، غير أنه يعتقد بأن الإطلاق كان فاشلا، حيث سقط الصاروخ بعد ثوان من إطلاقه.

وتجري السلطات الاستخباراتية الكورية والأميركية تحقيقا لمعرفة سبب سقوط الصاروخ. وترى أن بيونغ يانغ أطلقت صاروخا من طراز «موسودان» وهو ذات النوع، الذي أطلقته في 15 نيسان الجاري بمناسبة عيد ميلاد زعيمها السابق كيم جونغ إيل.

وسبق أن نشرت كوريا الشمالية وحدتين من صواريخ «موسودان» في منطقة وانسان، وتفجر أحدهما بعد ثوان من إطلاقه في الجو في ذلك الوقت، وظل الصاروخ الآخر في الانتظار. ومن المفترض أن أطلقت كوريا الشمالية أمس هذا الصاروخ الثاني.

في غضون ذلك، أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ أمس أن بلاده لن تسمح بالفوضى أو الحرب في شبه الجزيرة الكورية.

وقال أمام مؤتمر التعاون وإجراءات الثقة في آسيا المنعقد في بكين: «كجار متاخم لشبه الجزيرة، لن نسمح مطلقا بحرب أو فوضى في شبه الجزيرة. هذا الوضع لن يستفيد منه أحد».

وأثارت مساعي كوريا الشمالية لتطوير قدراتها النووية في تحد لقرارات الأمم المتحدة غضب الصين. ورغم أن بكين هي الحليف الرئيسي والوحيد لكوريا الشمالية، لكنها لا توافق على برنامجها لتطوير أسلحة نووية وأيدت عقوبات صارمة فرضتها الأمم المتحدة على بيونغ يانغ الشهر الماضي.

تجدر الإشارة إلى أن 26 دولة منها روسيا وبلدان من آسيا الوسطى والشرق الأوسط تشارك في مؤتمر التعاون وإجراءات الثقة في آسيا، كما تشارك الولايات المتحدة واليابان بين ثمانية بلدان تحضر المؤتمر بصفة مراقب.